مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

مستند الإرشادات: ما هي الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات؟ وكيف يتم استخدامها فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي؟ وكيف يمكن التركيز على الناجيات عند استخدامها؟

إيما بيل | 21 أبريل/نيسان 2023

مقدمة

يهدف مستند الإرشادات هذا إلى دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بتقديم لمحة عامة عن كيفية اتباع نهج يركز على الناجيات عند تنفيذ الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات (CBRM). ويوضح المستند أيضًا الإجراءات الرئيسية اللازمة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها النساء والفتيات اللاتي قد يستخدمن تلك الآليات. ويمكن أيضًا قراءة مستند الإرشادات هذا جنبًا إلى جنب مع الملاحظة التوجيهية لمكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي: تعزيز وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ إلى العدالة (2020).

ما معنى التركيز على الناجيات؟

نشأ مصطلح "التركيز على الناجيات" من عمل الناشطات في مجال حقوق المرأة اللاتي يقدمن الدعم والخدمات للنساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي وعنف الشريك الحميم. ويتم استخدامه عالميًا في سياق تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي للإشارة إلى "نهج داعم ورحيم للعمل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي يركز على تعزيز سلامتهن وتيسير قدرتهن على التصرف - بقوتهن الداخلية والخارجية ... إنه عملية للمساعدة تتسم بأنها علاجية بشكل متعمد - من خلال السعي إلى تيسير الشفاء والتعافي -- وسياسية -- من خلال السعي إلى معالجة النُظُم والأعراف والممارسات الذكورية التي هي السبب في الأشكال الشخصية والمنهجية للعنف القائم على النوع الاجتماعي". (أوكونور، إم. 2022)

ما هي الآلية المجتمعية لتسوية المنازعات؟

تتمثل إحدى السمات الأساسية للآليات المجتمعية لتسوية المنازعات في التنوع الكبير للممارسات التي تشتمل عليها (انظر الرسم التخطيطي 1). وهي تتراوح من الآليات شبه القضائية إلى الوساطة غير الرسمية أو منتدى للتنسيق والتيسير (محكمة العدل الدولية، 2016). وتُعرف هذه الآليات عمومًا في الأدبيات والمؤلفات باسم "الآليات المجتمعية لحل المنازعات" أو "عمليات السبل البديلة لتسوية المنازعات".

الرسم التخطيطي 1

المصدر: هيلمان بي. وآخرون، 2016

يشير مصطلح "السبل البديلة لتسوية المنازعات" إلى عمليات تسوية المنازعات التي تُعتبر بدائل لنظر محكمة ما (قاض أو هيئة محلفين اتحادية أو في ولاية ما) للنزاع في محاكمة. ويمكن استخدام عمليات تسوية المنازعات هذه لتسوية أي نوع من المنازعات، بما في ذلك المنازعات العائلية وتلك التي تحدث في الجوار والمتعلقة بالعمل والسكن والإصابات الشخصية وبين المستهلكين والمستهلكات والشركات والمنازعات البيئية (هيلمان بي. وآخرون، 2016).

الآليات المجتمعية لحل المنازعات (CBDR) هي "منتدى وآلية لتيسير التوصل إلى تسوية نزاع أو صراع ما عن طريق التفاوض من جانب طرف خارجي في سياق محلي محدد. وقد يكون الطرف الخارجي فردًا واحدًا، ولكن يمكن أيضًا أن تكون مجموعة أو لجنة تعمل بشكل جماعي بصفتها منسق للتيسير أو وسيطة. وترتبط الوساطة عادةً بالآليات المجتمعية لحل المنازعات؛ فالوسيط، الذي يعمل كطرف خارجي يُفترض أنه محايد، يساعد أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف. ومع ذلك، في الآليات المجتمعية لحل المنازعات، يمكن أيضًا دمج الوساطة مع جوانب التحكيم، بما في ذلك فرض العقوبات والاستعانة بالشهود". (لجنة الإنقاذ الدولية والمعهد الدنماركي للدراسات الدولية، 2018: 20).

الوساطة *- يتم تكليف وسيط خارجي محايد* بمساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد أسس للاتفاق وتقديم التنازلات، ولكن القرار النهائي يصدر، بحكم التعريف، عن الأطراف المتنازعة نفسها.*

التحكيم *- يمنح جميع أطراف النزاع السلطة للمحكم الخارجي المحايد* لتحديد النتيجة / التسوية النهائية، على الرغم من أن القرار النهائي للعملية يميل إلى الاعتماد على شهادات الأطراف المتنازعة.*

**يعني الحياد معاملة جميع الأطراف على قدم المساواة ودون تحيز. ومن الناحية العملية، قد يكون من الصعب العثور على وسطاء أو محكمين محايدين أثناء الأزمات الإنسانية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.*

المصدر: هيلمان بي. وآخرون، 2016: 4

الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات غير مصممة خصيصًا للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك حالات عنف الشريك الحميم (IPV). ومع ذلك، باعتبارها السلطة القانونية غير الرسمية الأكثر شرعية للمجتمعات المحلية، فإنها تصبح قناة شائعة عندما تسعى الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى العدالة. وهناك قلة قليلة من الآليات التي تم وضعها أو تكييفها خصيصًا لمعالجة حالات عنف الشريك الحميم (المرجع نفسه).

لماذا تستخدم النساء والفتيات هذه الآليات؟

قد تفضل النساء استخدام الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات، لا سيما في الأوضاع الإنسانية، حيث يشيع غياب السيادة الفعالة للقانون أو هشاشته أو الوصول الآمن والعملي إلى آليات العدالة الرسمية. وتشمل العوامل الإضافية التي تؤثر على استخدام النساء للآليات غير الرسمية والمجتمعية لتسوية المنازعات ما يلي:[1]

إمكانية الوصول الجغرافي: *لا تمتلك النساء في كثير من الأحيان الوقت أو المال اللازم لقطع مسافات طويلة للوصول إلى المحاكم الرسمية والخدمات القانونية، مما يجعل الوصول إلى آليات العدالة في المجتمع أكثر سهولة. وقد تقيد الأعراف الاجتماعية تنقل النساء ما لم تكنّ برفقة أحد أقاربهن الذكور.*

إمكانية الحصول على المال: *غالبًا ما يُنظر إلى العدالة غير الرسمية على أنها أقل تكلفة من نظام العدالة الرسمية، وعادةً ما يكون إمكانية وصول النساء إلى موارد الأسرة المعيشية والسيطرة عليها أقل من الرجال.*

الإتاحة اللغوية: *غالبًا ما تستمر النساء في التعليم النظامي لسنوات أقل من الرجال، مما يعني أنهن قد يشعرن براحة أقل في التحدث باللغات الوطنية التي تميل آليات العدالة الرسمية إلى العمل بها.*

المعرفة: *قد يثني عدم الإلمام بالإجراءات والقوانين والمصطلحات القانونية النساء عن رفع قضاياهن في المحاكم الرسمية، حيث يفضلن آليات العدالة غير الرسمية التي يسهل فهم قواعدها وإجراءاتها.*

الشرعية: *يمكن اعتبار القواعد التي تطبقها نُظُم العدالة غير الرسمية أكثر شرعية لأنها تتوافق مع معايير المجتمع المحلية حول كيفية التعامل مع الجرائم والمنازعات والشكاوى. ويشمل ذلك التركيز على المصالحة واستعادة الوئام المجتمعي بدلًا من الانتقام أو العقاب اللذان يمكن اعتبارهما زعزعة إضافية لاستقرار العلاقات.*

المرونة والحلول المصممة خصيصًا: *قد تكون النساء قادرات على الاعتراض على تفسيرات القانون وتقديم تفسيرات بديلة له داخل النُظُم المجتمعية للحصول على حماية أكبر للحقوق، ما قد لا يكون متاحًا بموجب القوانين الرسمية.*

ما هي أنواع الآليات وكيف تعمل؟

يتناول مستند النصائح هذا الأنواع الرئيسية التالية للآليات المجتمعية لتسوية المنازعات:

- المحاكم المجتمعية وآليات التحكيم
- المساعدون القانونيون المجتمعيون
- العدالة التصالحية
- التعويضات

يلخص كل قسم فرعي كيفية عمل كل نوع من الآليات والمعلومات الرئيسية ذات الصلة بنهج يركز على الناجين والناجيات.

المحاكم المجتمعية وآليات التحكيم

هناك أنواع مختلفة من المحاكم وآليات التحكيم التي يمكن أن تعمل على مستوى المجتمع المحلي وتوفر بديلًا لنظام العدالة الرسمي، بما في ذلك محاكم القرى ومحاكم النساء ومحاكم الأسرة والمحاكم العرفية.

وقد تكون هذه المحاكم ذات طابع ديني أو غير ديني، لكن عادةً ما يعمل بها أشخاص بارزون في المجتمع المحلي لديهم بالفعل أدوار أو سلطة دينية أو قبلية أو تقليدية (محكمة العدل الدولية، 2016). وهناك أمثلة على الحكومات التي تأمر بعقد جلسة استماع أمام هذه الآليات كخطوة أولية للتعامل مع حالات عنف الشريك الحميم (التي لا تنطوي بوجه عام على إصابات خطيرة). ومع ذلك، فقد لا يترك هذا للناجيات سوى مسار واحد فقط لتحقيق العدالة الرسمية، ولا يكون لديهن سبيل للانتصاف إذا كان هذا المسار لا يلبي احتياجاتهن (محكمة العدل الدولية، 2016؛ هيلمان بي. وآخرون، 2016).

كما هو الحال مع جميع الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات، فإن مدى نجاحها في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي سيعتمد على ما إذا تم وضعها بشكل واضح لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن المرجح أكثر أن تكون هذه الآليات نتيجة لتمويل وجهود المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأن تشمل تدريبًا محددًا للوسطاء حول حقوق المرأة وديناميكيات عنف الشريك الحميم. وعلاوة على ذلك، "من المرجح بشكل أساسي أن تقدم النُهُج التي يقودها القادة السياسيون أو الدينيون أو الإثنيون (الذين عادةً ما يكونون من الذكور)". (هيلمان بي. وآخرون، 2016: 9).

مثال: مبادرة لجنة مناهضة العنف ضد المرأة (CAVAW) التابعة لمركز المرأة في فانواتو وهي مبادرة بقيادة النساء للتأثير على العمليات المجتمعية الحالية لتسوية المنازعات وتحسينها، بدلًا من استبدالها (في هذه الحالة، يطلق على جلسات التحكيم أسم "المحاكم العرفية"). وتتألف كل لجنة مناهضة العنف ضد المرأة من خمس أو ست متطوعات يضطلعن بالتثقيف المجتمعي ودعم الناجيات في جميع أنحاء ريف فانواتو. وتجلس عضوات لجنة مناهضة العنف ضد المرأة في مقدمة جلسة الاستماع بجوار الرئيس. وتُشجّع العضوات على مناصرة حقوق النساء في جلسات الاستماع هذه،

[1] مقتبس بتصرف من: تعزيز وصول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ إلى العدالة، مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2020: 8

ويمكنهن أيضًا التحدث لضمان السماح للناجية نفسها بتقديم شهادتها وتوضيح تفضيلاتها دون مقاطعة أو استجواب.

المصدر: المرجع نفسه، 2016: 19

المساعدون القانونيون المجتمعيون

يختلف المساعدون القانونيون المجتمعيون عن المساعدين القانونيين التقليديين - فدورهم الأساسي ليس مساعدة المحامين، بل العمل بشكل مباشر مع المجتمعات التي يخدمونها. ويتضلع المساعدون القانونيون المجتمعيون بدور مهم بصفة خاصة في ضمان معرفة النساء المستبعدات بحقوقهن، وقدرتهم على التفاوض على السبل القانونية المختلفة (الرسمية وغير الرسمية) لصالحهن، والقدرة على الوصول إلى النظام الرسمي (لوكيت كيه. وبيشوب كيه.، 2012؛ كيرك، 2014).

وتركز بعض برامج المساعدون القانونيون المجتمعيون بشكل خاص على معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي هذه الظروف، يميل المساعدون القانونيون المجتمعيون إلى دعم النساء لفهم نظام العدالة الرسمية والاستعداد له والوصول إليه. ويمكن أن يشمل ذلك المناصرة ضمن نظام غير رسمي فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. ويمكنهم أيضًا المساعدة في جوانب محددة من الوصول إلى تسوية، مثل الحصول على أوامر عدم التعرض من أجل الناجيات من العنف الأسري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012).

مثال: برنامج التنمية المتكاملة للتعاونيات النسائية للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في نيبال - يشتمل هذا البرنامج على نهج لتمكين المرأة وحقوقها من خلال برنامج للجان المساعدون القانونيون (PLC). وقد تأسست لجان المساعدات القانونيات في البداية عام 1999 وأصبحت سمة مهمة في القرى والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء نيبال للمساعدة في منع العنف ضد النساء والأطفال وغيره من انتهاكات الحقوق المرتبطة به والاستجابة لها.

المصدر: المركز الدولي لأبحاث المرأة (ICRW)، 2017

دعم المساعدون القانونيون أيضًا النساء اللاتي يستخدمن الآليات المجتمعية، مثل اللجان الصحية القروية في موزمبيق، التي عالجت، على سبيل المثال، حالات عدم الاحترام والإساءة في سياق أماكن رعاية الأمومة، مباشرةً مع المراكز الصحية (تحالف مكافحة الإيدز بالخطوط الأمامية، 2020: 71) أو جلسات استماع تسوية المنازعات العرفية في القرى كما في مثال فانواتو. ويتم تدريب عضوات لجان مناهضة العنف ضد المرأة (CAVAW) على الإلمام بالنواحي القانونية ومهارات تقديم المشورة. وحسب أولويات كل ناجية وحالتها، يمكن لعضوات لجنة مناهضة العنف ضد المرأة إحالة الناجيات إلى الخدمات الصحية أو خدمات الدعم الضرورية، أو مرافقة الناجيات لتقديم بلاغات رسمية في مراكز الشرطة، أو، عادةً، مساعدة الناجيات في طلب عقد جلسة استماع عرفية لتسوية المنازعات في قراهن (هانت جاي. وآخرون، 2021؛ هيلمان بي. وآخرون، 2016).

العدالة التصالحية

العدالة التصالحية "تستند إلى الاعتراف بأن السلوك الإجرامي لا يشكل انتهاكًا للقانون فحسب، ولكن أيضًا أن الجريمة تسبب ضررًا جوهريًا للأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل". (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2020: 30).

العدالة التصالحية نهج يهدف إلى معالجة "الضرر" من خلال إشراك جميع المتضررات في التوصل إلى تفاهم مشترك واتفاق حول كيفية إصلاح الضرر وتحقيق العدالة. ويتمثل أحد العناصر الأساسية للعدالة التصالحية في مشاركة الناجية والجاني وأحيانًا أطراف أخرى، مثل المجتمع المحلي، للالتقاء طواعيةً بمساعدة أحد الميسرين لمعالجة الضرر وعواقبه. والعمليات الأكثر شيوع هي الوساطة أو عقد لقاء بين الضحية والجاني. وتدعي العدالة التصالحية ظاهريًا أنها تتيح للناجيات إمكانية التحدث عن تجربتهن وأن يخطط الجاني للتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه (ولثويس، آيه. 2020; دروست إل. 2015).

مثال: برنامج منظمة عداد الصحة العالمي للمساعدة الطبية ما بين الكنائس (IMA World Health Counter) لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ("Tushinde Ujeuri" بالسواحلية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية - ويقدم هذا البرنامج بالتعاون مع مبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات للمجتمعات المحلية والأفراد لتحقيق العدالة التصالحية وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام الدائم. وبهدف بذل جهود قضائية وتصالحية مجتمعية وطويلة الأمد، سجلت منظمة (IMA World Health) ومبادرة سيادة القانون التابعة لرابطة المحامين الأمريكية أكثر من 4000 نزاع متعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وقامتا بتسوية أكثر من 2000 حالة.

المصدر: موقع منظمة (IMA World Health)

يجادل أنصار العدالة التصالحية بأن نُظُم العدالة الجزائية أو العدالة العقابية تميل إلى الإفراط في إضفاء الطابع الفردي على السلوك العنيف، الأمر الذي لا يساعد في إحداث تغيير. وعلاوة على ذلك، يمكن اتباع نهج جزائي وتصالحي في آن واحد. ويشير منتقدو استخدام العدالة التصالحية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى مجموعة من المخاوف المتعلقة بالسلامة، بما في ذلك وجود ضغط غير مبرر على الناجيات للمشاركة في هذه العمليات وتقديم التنازلات من أجل استقرار الأسرة أو الأطفال أو الوئام المجتمعي (نغيرا دي. أو. وأوكوث ام.، 2019).

وتوصي منظمة (One Future Collective[2]) والعديد من المدافعات عن حقوق المرأة بتوفير الضمانات اللازمة لضمان أن يظل رفاه الناجيات وسلامتهن هما الاعتبارات ذات أهمية قصوى قبل البدء في عملية العدالة التصالحية وفي حالة استمرارها.[2] وفي الواقع، توصي ***التوصية العامة رقم 33 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)*** *(الأمم المتحدة، 2015) الدول الأطراف "بكفالة ألا تحال قضايا العنف المرتكب ضد المرأة، بما في ذلك العنف الأسري، تحت أي ظرف من الظروف، إلى أي إجراء بديل لتسوية المنازعات". وبالمثل، فإن اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف الأسري ومكافحتهما (المعروفة باسم "اتفاقية إسطنبول" التي دخلت حيز التنفيذ عام 2014)* ***تطالب الدول الموقعة بحظر العمليات البديلة الإلزامية لتسوية المنازعات - بما في ذلك الوساطة والتوفيق -*** *وإصدار الأحكام.[3]*

التعويضات

في عام 2005، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وتميل برامج التعويضات، حتى الآن، إلى التركيز على الناجيات المتأثرات بالعنف الجنسي المتعلق بالصراعات.

[2] منظمة (One Future Collective) هي منظمة شبابية نسوية غير ربحية يقع مقرها في الهند.

[3] انظر المادة 48 من الاتفاقية للاطلاع على التفاصيل.

وتشمل الأشكال المختلفة للتعويض رد الحقوق، والتعويضات، وترضية الناجيات، وإعادة التأهيل، وضمانات عدم التكرار (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2014).

تشمل التحديات التي تحد من فعالية برامج التعويضات عدم إمكانية الوصول إلى البرامج ونقص التوعية والمعلومات الخاطئة وعدم مراعاة خدمات التسجيل للحساسيات الثقافية ونقص الدعم المالي للإجراءات القانونية وإعطاء الأولوية للقضايا الأقل تعقيدًا وأعباء الإثبات غير المعقولة (كلوغستون ان. وفريزر اي.، 2022).

هناك طريقتان رئيسيتان للحصول على تعويضات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي: من خلال المحاكم (الوطنية أو الدولية أو المدنية أو الجنائية) ومن خلال برامج التعويضات المحلية. ويمكن أن تتجاوز هذه البرامج التعويضات لتشمل أشكالًا أخرى من التعويضات مثل إعادة التأهيل، ودفع التكاليف المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني، وأشكال رد الحقوق والترضية. ويمكن أن تكون هذه البرامج أكثر شمولًا أيضًا، حيث تقدم التعويضات لعدد أكبر بكثير من الناجيات مقارنةً بالإجراءات القانونية (الصندوق العالمي للناجين، 2021).

> **مثال:** أوصت **لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون** بمجموعة شاملة من تدابير التعويضات التي يمكن أن تُحدث تحول في حياة النساء والأطفال. وتضمنت التوصيات الرعاية الصحية المجانية، بما في ذلك الرعاية الصحية النفسية، والدعم التعليمي لأطفال الضحايا، والتدريب على المهارات، والقروض المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة للمستفيدين من الأفراد والمجموعات، وتوفير السكن والمعاشات التقاعدية، والتعويضات المؤقتة العاجلة لفئات محددة من المستفيدين الأفراد، بمن فيهم الناجيات من العنف الجنسي. وتضمنت التوصيات أيضًا مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الخاصة بالنوع الاجتماعي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2014).
>
> ومع ذلك، ففي الممارسة العملية كانت هناك تحديات وقيود في التنفيذ المتسق والشامل للتدابير الموصى بها، وأثارت أسئلة أوسع نطاقًا حول استدامة هذه التدابير كجزء من نُهُج العدالة الانتقالية. وكانت هناك دعوات من الأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لهذه التدابير التعويضية حيثما أمكن ذلك (لانغماك إف. جاي.، 2020)

تشمل الممارسات الفعالة ضمان السرية للناجيات وإشراكهن في التصميم وضمان تكييف التعويضات مع السياق المحلي واحتياجات الناجيات وأولوياتهن وأنها تدعم الإصلاحات القانونية والقضائية والأمنية والاقتصادية التحويلية والداعمة للمساواة. ويمكن أن يكون هذا النهج واعدًا إذا توفرت الإرادة السياسية والتمويل المستمر (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017).

التحديات التي تواجه تطبيق نهج يركز على الناجين والناجيات والحفاظ عليه

هناك تحديات عدة تواجه الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات فيما يتعلق باستخدامها وتطبيقها فيما يخص العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتُظهر الأدلة أن الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات نادرًا ما تنطوي على استجابة تركز على الناجيات، وبدلًا من ذلك ***"تُسهم العديد من الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات بشكل منهجي في إسكات وإضعاف النساء اللاتي يسعين للحصول على مساعدتها في العيش في مأمن من العنف"***. (هيلمان بي. وآخرون، 2016: 17).

غالبًا ما تركز هذه العمليات على الوساطة التي تفترض أن كلا الطرفين يتمتعان بنفوذ وقوة متساوية. ***لكن الوساطة ليست استجابة موصى بها في حالات عنف الشريك الحميم*** لأنه من غير المرجح أن تمنع حدوث العنف وقد تؤدي إلى تصعيد العنف، مما يتسبب في مزيد من الضرر للناجيات.

وتشمل المخاطر على سبيل المثال لا الحصر:[4]

- تحافظ عملية الوساطة على سلطة المسيء وسيطرته المستمرة على الناجية وتسهم في ذلك.
- نادرًا ما تؤدي الوساطة إلى وضع حد لعنف المعتدي بل وتؤدي إلى زيادة العنف.
- غالبًا ما يكون لدى من سيقومون على الأرجح "بالوساطة" في إطار آليات العدالة التقليدية تحيزات ضد الناجيات ولصالح الجناة بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية، ومن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى احترام حقوق الناجيات.
- وهناك خطر كبير يتمثل في إلقاء اللوم على الناجيات أثناء عملية الوساطة.
- الاستماع إلى النساء وفهم أولوياتهن،
- الاعتراف بأهمية أن تحافظ النساء في المخيمات على روابط تحافظ على الحياة مع أسرهن ومجتمعاتهن المحلية،

إن هيمنة ممثلي المجتمع المحلي الذين قد يعملون على ترسيخ المعايير والأعراف الاجتماعية الضارة التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات والتي بها يمكن أن تفوض قدرة تلك الآليات على دعم حقوق المرأة. وتحظر العديد من جوانب المعايير والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، مثل المادة 48 من اتفاقية إسطنبول والتوصية العامة رقم 33 من اتفاقية سيداو، بشكل صريح استخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات كوسيلة لمعالجة المسؤولية الجنائية عن العنف الأسري (محكمة العدل الدولية، 2016).

ومع ذلك، عندما تطلب النساء اللاتي في علاقات مسيئة المساعدة، فإن ذلك، في سياقات معينة، يكون في الغالب من أفراد الأسرة في البداية ثم يلجأن إلى الآليات المجتمعية. ووجدت دراسة أجراها هورن آر. وآخرون (2021) على الاستجابات لعنف الشريك الحميم في ثلاثة مخيمات للاجئين أن المشاركات عادةً ما ينظرن إلى الاستجابات الرسمية

---

[4] مقتبس بتصرف من: المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، اللجنة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2017 (انظر القسم 1.4.1 للاطلاع على المحتوى المتعلق بالمخاطر المرتبطة بالوساطة)؛ هيلمان بي. وآخرون (2016)؛ المنهج المختلط لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لجنة الإنقاذ الدولية (2018) - انظر الوحدة 10 التي تحدد مخاطر عمليات الوساطة بالنسبة للناجيات.

لهذا النوع من العنف كملاذ أخير. وبالنسبة للمنظمات التي ترغب في دعم النساء للوصول إلى العدالة، فمن المهم أن تبني جسر بين النُظُم الرسمية والمجتمعية في استجابتها لعنف الشريك الحميم في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك من خلال ما يلي:

- إشراك المجتمعات المحلية في التغيير التحويلي ونقل السلطة والموارد إلى المنظمات المحلية التي بقيادة نسائية.

الحفاظ على نهج يركز على الناجين والناجيات

يجب أن تحافظ الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات على السرية للناجيات وسلامتهن واختياراتهن وعدم التمييز ضدهن واحترامهن ضمن الإجراءات المجتمعية.

تشمل توصيات ضمان اتباع نهج يركز على الناجين والناجيات ما يلي:[5]

التحضير:

- إشراك الناجيات في وضع آليات التسوية حتى تتناسب بشكل أفضل مع احتياجاتهن وبالتالي يزيد قبولهن واستخدامهن لها.
- دمج التعاون بين الجهات المعنية متعددة الأطراف (بما في ذلك إقامة الشراكات وتنفيذ الإحالات مع المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق المرأة والسلطات المحلية). إذ يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز الدعم المقدم للنساء في مجتمعاتهن المحلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقامة صلات قوية، وإن كان ذلك غير إلزامي، مع الشرطة والمدعي العام والقضاة، لمساعدة اللاتي لا يخترن الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات أو اللاتي لم تثبت هذه الآليات نجاحها معهن، في الوصول إلى آليات العدالة الرسمية.
- توفير تدريب عالي الجودة للمشاركين في تنفيذ هذه الآليات على كيفية التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وديناميكيات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف الشريك الحميم والاستجابة التي تركز على الناجيات، واستكمال التدريبات باجتماعات متابعة ومراجعة دورية.

بدء تقديم الدعم:

- ضمان عدم بدء العملية إلا بعد الحصول على موافقة مستنيرة بدون ضغوط وعادلة من الناجية. ويجب إيقاف العملية على الفور إذا رغبت الناجية في سحب موافقتها في أي وقت أثناء العملية.
- المتابعة الفورية لأي بلاغ تقدمه امرأة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال عقد جلسة خاصة ومتعمقة معها لتوثيق شهادتها وتحديد أولوياتها لمتابعة الحالة قبل إشراك أي جهات أخرى أو المضي قدمًا على الإطلاق. وتمثل هذه الجلسة أيضًا فرصة لتزويدها بالمعلومات حول حقوقها والخيارات المتاحة لها.

الدعم المستمر:

- ضمان تقديم الخدمات الطبية والقانونية وخدمات المشورة والدعم النفسي الاجتماعي للناجيات. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي توفير الوصول إلى الدعم النفسي الاجتماعي إلى الحد من العزلة وتحسين الرفاه النفسي الاجتماعي.
- وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات مكتوبة واتباعها عند التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك بشأن الحفاظ على السرية.
- إذا كان الأمر يتعلق بالتعويضات، فينبغي تقديم تعويضات مؤقتة وفورية تقلل من خطر بقاء الناجيات دون دعم لفترات طويلة. ويُوصى أيضًا بصرف التعويضات بطرق لا تؤدي إلى وصم الناجيات أو تعريضهن للمزيد من مخاطر الأذى والاستغلال.

جلسة الاستماع أو الجلسة:

- منح الناجيات فرصة للتواصل على انفراد مع السلطة المسؤولة عن الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات قبل أي استدعاء أو جلسة استماع عامة حتى يمكنها فهم وضع الناجية ورغباتها واعتبارات السلامة التي تحددها بنفسها.
- تنظيم الجلسات بحيث تتحدث النساء بالنيابة عن أنفسهن إذا رغبن في ذلك، أو إذا لزم الأمر، بمساعدة من الداعمات اللاتي اخترنهن.
- منع مقاطعة الناجيات أثناء حديثهن أو استجوابهن بشأن شهادتهن أثناء الجلسات، والاستعاضة عن ذلك بالإصغاء باهتمام والثقة.
- تعلم كيفية التعرف على الطرق التي قد يسعى بها مرتكبو العنف إلى فرض السيطرة على الناجيات أو التقليل من شأنهن أو إنكار ما حدث أو إلقاء اللوم عليهن أثناء جلسات التسوية أو السيطرة على إجراءات الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات نفسها وإحباط تلك المحاولات ومعاقبة مرتكبو العنف عليها.

المتابعة:

- وضع إجراء للمتابعة مع الناجيات لتحديد ما إذا كانت العملية قد سارت على النحو المنشود، وذلك من أجل تقديم دعم إضافي، وتعزيز المساءلة أمامهن فيما يتعلق بأي عقوبة تُفرض على الجناة.

أصدر المركز الدولي لأبحاث المرأة دليلًا مفيدًا بعنوان عدالة من، بديل من؟ تمكين أصوات النساء وقدرتهن على التصرف في الاستجابات البديلة لتسوية المنازعات في حالات عنف الشريك الحميم ***(2016) الذي يسعى إلى تمكين أصوات النساء وقدرتهن على التصرف طوال عملية تسوية المنازعات،*** *ولهذا يقر* ***بأهمية تقرير النساء لمصيرهن،***

---

[5] مقتبس بتصرف من *هيلمان بي. وآخرون، 2016؛ مبادرة (Walter Leitner International Human Rights Clinic)، 2015؛ منظمة (One Future Collective)، 2020؛ كلوغستون ان. وفريزر اي.، 2022.*

كما **يحدد ويوضح الطرق التي يمكن أن تتعرض بها سلامة النساء والفتيات للخطر إذا لم تعترف إجراءات الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات وآليات السبل البديلة لتسوية المنازعات وتعالج اختلال ميزان القوى وعدم المساواة بين الجنسين.** ويشتمل هذا المصدر على "عرض مفصل" مفيد (انظر الملحق 1) يوضح بعض الطرق التي يمكن أن تعزز بها هذه الآلية صوت النساء وقدرتهن على التصرف في العملية (وكذلك التحديات الشائعة التي قد تواجه هذه النُهُج) فيما يتعلق بحالات العنف الأسري.

تشتمل المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي (اللجنة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2017) على محتوى محدد ذي صلة بالمنظمات أو المجموعات المجتمعية (مثل مقدمي الخدمات الصحية، ومقدمي الخدمات القانونية، والمنظمات النسائية، ومجموعات الدعم المجتمعي) التي تقدم الدعم المتخصص للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي حين أن هذا المصدر لا يوصي بالوساطة (انظر القسم 4.1)، **فإنه يقر بأن الناجية قد لا تزال ترغب في الاستمرار في هذا النهج وأنه قد يكون سبيل الانتصاف الوحيد المحتمل لديها.** وعلى الرغم من أن أخصائية الحالات الإفرادية يمكنها شرح المخاطر المرتبطة بالوساطة، فقد تطلب الناجية منها الدعم في تيسير عملية الوساطة أو تنفيذها. **ويقدم القسم 2.4.1 من هذه المبادئ التوجيهية لأخصائيات الحالات الإفرادية المعنيات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي توجيهات حول كيفية تقليل مخاطر الضرر الذي يلحق بالناجيات، والتأثير على الجهات الفاعلة / الوسطاء الرئيسيين، وضمان عدم إساءة تطبيق دورهم من خلال المشاركة المباشرة في عملية الوساطة مع الجاني عند استخدامها.** (انظر الملحق 2).

تحذّر لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) من استخدام الوساطة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويوفر منهجها المختلط لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي - الوحدة 10 (والعرض التقديمي الموجز المصاحب) معلومات حول التثقيف الشافي في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يمكن أن يدعم المرأة في "إعادة التفكير في المعتقدات الذكورية المستوعبة داخليًا التي تطبّع وتقر عنف الشريك الحميم أو تبرره" (لجنة الإنقاذ الدولية، 2018:5).

إقامة روابط هامة مع المنظمات المحلية لحقوق المرأة وخدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المحلية (مثل المساحات الآمنة للنساء والفتيات)

تضطلع مقدمات خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما منظمات حقوق المرأة المحلية والشبكات والتجمعات النسائية، بدور رئيسي في دعم النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي حيث يوفرن المساحات الآمنة للنساء ويقدمن المشورة والدعم النفسي الاجتماعي، وما إلى ذلك كحجر زاوية في خدماتهن. وقد يكون مقدمو الخدمات محاميات ومساعدات قانونيات أو يقدمون هذه الخدمات لدعم النساء والفتيات. وإقامة الروابط مع هذه المنظمات ودعمها جانب حيوي من جوانب بناء حركة معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان تقديم الدعم الذي يركز على الناجيات على المدى الطويل (الائتلاف النسوي من أجل التغيير الاجتماعي، 2018).

مثال: أطلقت منظمة المرأة العربية **مبادرة تحسين رفاه الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بين اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات الضعيفات** ونفذتها في منطقتين في الأردن: إربد والمفرق. وقدم المشروع خدمات معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مساحتين آمنتين للنساء والفتيات، بما في ذلك التوعية بالمشاورات القانونية، والمشورة النفسية الاجتماعية، والإحالة، والمهارات الحياتية، والتعليم غير النظامي، والدورات المهنية كجزء من عملية الشفاء.

المصدر: فريق التقييم بالمركز الفلسطيني للإرشاد، 2020

الملحق 1: عرض مفصل لخطوات "القاسم المشترك" بين السبل البديلة لتسوية المنازعات

عرض خطوة بخطوة

وقد شارك العديد من مقدمي المعلومات بتفاصيل العملية خطوة بخطوة التي تتم بموجبها آليات التسوية البديلة للمنازعات المحلية السائدة. وبالرغم من وجود فروق ذات مغزى في طبيعة تلك العمليات، بما يتماشى مع الاختلافات الثلاثة الرئيسية التي وصفناها سابقًا، فإن معظم الحالات ستتبع شيئًا ما يشبه المسار التالي المكون من أربع خطوات. ومن أجل المساعدة في صياغة التحليل القادم لأولوية تلك العمليات فيما يتعلق بصوت المرأة وتمثيلها لنفسها، يقدم هذا المربع مجموعة ذات "القاسم المشترك" من خطوات التسوية البديلة للمنازعات. وتتضمن الأوصاف الأولية التالية أيضًا مؤشرات حول كيفية تضمين صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أو تجاهلها في جميع الخطوات الأربع.

الخطوة الأولى: البلاغ الأولي وجمع المعلومات

لبدء الاستجابة لحلول التسوية البديلة للمنازعات في حالات عنف الشريك الحميم، يجب على السلطة المختصة أن تتعرف على حالة العنف.

- إذا كان صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: يجب أن يتبع أي تقرير أو بلاغ عن عنف الشريك الحميم على الفور جلسة خاصة ومتعمقة لجمع المعلومات مع المرأة نفسها، لتحديد شهادتها وأولوياتها في متابعة القضية قبل إشراك أي أطراف أخرى أو المضي قدمًا على الإطلاق.
- إذا لم يكن صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: فقد تختار السلطة متابعة القضية التي رفعها إليها شخص آخر غير الناجية من العنف، متجاهلة تفضيلاتها أو حكمها على سلامتها فيما يتعلق بمثل هذا الإجراء. وسوف تنتظر إجراءات جمع المعلومات حتى تتم جلسة الاستماع نفسها.

الخطوة الثانية: الاستدعاء والجلسة

إذا اختارت السلطة قبول القضية ومتابعة التسوية، فسوف تحدد موعدًا للجلسة وتستدعي الأطراف المعنية. ستتضمن جلسة الاستماع الحقيقية شهادات بأشكال مختلفة من قبل الأطراف المعنية.

- إذا كان صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: سيتم تنظيم الجلسة بحيث تتحدث الناجية من العنف عن نفسها، وتعبر عن تجاربها وتفضيلاتها دون مقاطعة، ويتم التعامل معها بثقة واحترام من قبل السلطة التي ترأس الجلسة.
- إذا لم يكن صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: فقد تتوقف العملية أو يتم إلغاؤها إذا رفض المتهمون أن يتم استدعاءهم، وفي جلسة الاستماع نفسها، من بين مواقف أخرى، فقد تتم مقاطعة الناجية من العنف أو توبيخها أو عدم السماح لها بالتحدث عن نفسها (ولكن يتم تمثيلها بواسطة والدها أو شخصية ذكورية أخرى). وستعطي الجلسة الأولوية لروايات الشهود أو الأدلة المادية فوق كل الشهادات أو المعلومات الأخرى.

الخطوة الثالثة: القرار / العقاب

وتهدف الجلسة إلى اختتامها بقرار تم التوصل إليه بوساطة أو تحكيم أو متفق عليه بطريقة أخرى، والذي قد ينطوي على عقوبة أو أمر بالتعويضات / إعادة الحقوق.

- إذا كان صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: لن يتم إلقاء اللوم على المرأة الناجية أبدًا، حتى ولو جزئيًا، على ما تعرضت له من اعتداء. ومن المقرر أن يتم تحديد طبيعة ومدى العقوبات المتاحة لمرتكب العنف بناءً على مدخلات توجيهية من المرأة الناجية، ويكون من المقرر أن تسعى بشكل حازم إلى إنهاء هذا العنف.
- إذا لم يكن صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: سوف يؤدي هذا القرار إلى تحميل الناجية من العنف قدرًا معينًا من اللوم والعقاب. وقد تصر السلطة على نتيجة "المصالحة" للحفاظ على تماسك الأسرة، والتي لا تأخذ في الاعتبار تفضيلات الناجية، أو احتمال استمرار العنف، أو طبيعة دورة العنف (التي تتضمن مرحلة الاعتذار).

الخطوة الرابعة: الإنفاذ

من المحتمل أيضًا أن يؤدي القرار / العقوبة إلى إرساء طريقة لضمان اتباع شروطه. وفي الأسابيع والأشهر التي تلي القرار، سيتم فرض النتيجة بطريقة أو بأخرى من قبل سلطة التسوية البديلة للمنازعات أو المجتمع.

- إذا كان صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: سوف تقوم سلطة التسوية البديلة للمنازعات، ربما بمساعدة أعضاء المجتمع باعتبارهم "حراسًا"، سوف تطبق شروط القرار بشكل صارم، بما يتماشى مع تفضيلات الناجية، وبالهدف الأساسي المتمثل في منع العنف الإضافي والمعاقبة بحزم.
- إذا لم يكن صوت المرأة وتمثيلها لنفسها أولوية: ستعتبر سلطة التسوية البديلة للمنازعات أن الأمر قد انتهى عند التوصل إلى اتفاق مصالحة أو قرار آخر، ولن تضع أي آليات إنفاذ أو تدابير متابعة.

المصدر: *هيلمان بي. وآخرون. 2016*

الملحق 2: ملخص القسم 2.4.1 من المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي

ما هو دور أخصائية الحالات الإفرادية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي؟

قد يكون التعامل مع هذه المواقف صعب للغاية، وفهم دورك في هذه الظروف أمر بالغ الأهمية.

- **لا تقومي بدور الوسيط في أي حالة على الإطلاق.** حتى وإن طلبت منك الناجية ذلك، فلا ينبغي لك القيام بدور الوسيط مطلقًا. فدورك دائمًا هو المناصرة من أجل الناجية، ومحاولة الاضطلاع بدور "محايد" والتفاوض مع المسيء يهدد علاقتك بالناجية. كما أن ذلك يشكل خطرًا على سلامتك وسلامة منظمتك.
- **افهمي كيف تعمل هذه العملية في سياقك.** اجمعي المعلومات حول المشاركين والمشاركات في الوساطة وماهية العملية المحتملة. وحاولي أيضًا فهم النتائج المحتملة، على سبيل المثال، دفع تعويض أو التوقيع على اتفاق كتابي لوقف العنف. فسيساعدك ذلك في تحديد ما إذا كان يمكنك التأثير على الموقف وكيفية فعل ذلك وسيساعدك في تهيئة الناجية لما يمكن توقعه.
- **قدمي المعلومات للناجية.** ناقشي مع الناجية كيفية عمل الوساطة، والمخاطر المرتبطة بالوساطة، وحقوقها، والخيارات الأخرى المتاحة لها.
- **التأثير على الجهات الفاعلة الرئيسية.** بصفتك أخصائية للحالات الإفرادية في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يمكنك التأثير على الوسطاء أو آليات الوساطة التي تعمل في منطقتك وبناء إجراءات أفضل للناجيات. ويشمل ذلك العمل مع الوسطاء قبل الجلسة لضمان أخذ احتياجات الناجيات ورغباتهن بعين الاعتبار وضمان فهمهم لتعقيدات عنف الشريك الحميم والمخاطر المرتبطة بعملية الوساطة والعمل مع قادة المجتمع المحلي، إذا كان ذلك مناسبًا، حتى يفهموا أيضًا تعقيدات عنف الشريك الحميم والدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في حماية الناجيات أثناء عملية الوساطة. **وقيّمي دائمًا المخاطر التي تهدد سلامتك وسلامة الناجية نتيجة لفعل ذلك.**
- **دعم الناجية.** يجب أن تدعمي الناجية قبل عملية الوساطة وأثنائها وبعدها.
  - تأكدي من أنها تعرف كيف تعمل عملية الوساطة وماهية المعلومات التي سيتعين عليها مشاركتها.
  - ناقشي الخيارات المتاحة في الوساطة التي يمكن أن تجعل العملية أكثر عدلًا.
  - إذا كان بإمكانك حضور جلسة الوساطة، فتواصلي مع الناجية أثناء الجلسة لتسأليها عن شعورها، وما إذا كانت بحاجة إلى استراحة، وما إذا كانت ترغب في إيقاف عملية الوساطة، إلخ. وإذا لم يكن بإمكانك الحضور، فساعديها في تحديد شخص داعم يمكنه أن يكون بجانبها أثناء العملية.
  - ساعدي الناجية في ترتيبات السلامة.
  - خططي معها لما ستفعله إذا كانت غير راضية عن الاتفاق أو في حال كانت قلقة من أن الاتفاق لن يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بها.

المصدر: *المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي*،(اللجنة التوجيهية لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2017)

مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

يمكنك الاتصال بمكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي بمراسلتنا عبر البريد الإلكتروني:
enquiries@gbviehelpdesk.org.uk

مكتب المساعدة متاح من الساعة 09.00 إلى 17.30 بتوقيت غرينتش من الاثنين إلى الجمعة.
خدماتنا مجانية وسرية.